المحور الرابع: البنوك التجارية والبنك المركزي

أولا: البنوك التجارية

1 –1 نشأة البنوك

تشير بعض الدراسات إلى أن بداية ظهور البنوك كانت في جزيرة صقلية التي كان يعمل معظم أهلها في الصيد، فكان الصياد يغيب طويلا إذا خرج للصيد فيقوم بإيداع أغراضه الثمينة لدى الصاغة مقابل أجر معين، كما أن أهل الجزيرة من الأغنياء كانوا يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصاغة مقابل أجر أيضا.

وقد بدأت فكرة البنوك عندما بدأ الصيارفة والصاغة بالتفكير بأن الذين يودعون الأموال عندهم لا يستردونها منهم إلا نسبة قليلة، والباقي يبقى محفوظا في صناديقهم، فقاموا بالانتفاع من هذه الأموال من خلال إقراض جزء منها للغير، لذلك بدؤوا في تحفيز كبار التجار على إيداع أموالهم لمدة طويلة مقابل دفع فائدة سنوية بدلا من أن يأخذوا منهم رسوم الإيداع ليتمكنوا من إقراض هذه الأموال بفائدة أعلى ليستفيدوا من الفرق كعائد لهم.

وقد كان الصاغة يقرضون جزء من الأموال المودعة لديهم، ويحتفظون بجزء منها لا يتم التصرف فيها ويسمى هذا الجزء بالاحتياطي النقدي، وهو يمثل نسبة من الودائع التي يلتزم البنك بها إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم، وهنا جمعت البنوك بين وظيفتين هما قبول الودائع والإقراض معا. ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل البنكي حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم.

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557م وبعدها انتشرت في بقية أوروبا، ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609م، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م، وبنك إنجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م.

1 - 2 تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والإيداع الالكترونية للعملاء، وتمول التجارة الداخلية والخارجية، تتعامل مع مؤسسات الوساطة المالية والمضاربين في البورصة وتقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة للعملاء.

كما تعرف أيضا بأنها: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها

1 – 3 وظائف البنوك التجارية

تتمثل وظائف البنوك التجارية في:

- تحصيل مستحقات العملاء من مصادرها المختلفة من شيكات أو كمبيالات أو سندات أو غيرها من أشكال ووسائل الدفع الأخرى؛
- قيام المصرف التجاري بتجميع المدخرات عبر أشكال ووسائل تجارية تجذب الزبائن للإيداع وذلك بهدف استثمارها؛
- منح القروض القصيرة الأجل بهدف تمويل التجارة والأعمال الصناعية، والقيام بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل للأنشطة الإنتاجية الضخمة؛
- تبديل العملات الأجنبية مقابل عمولة أو الاتجار أحيانا بالعملات الأجنبية؛
- إصدار الكفالات لصالح العملاء، وهنا لا يقدم البنك الأموال إنما يتعهد بالدفع في حال قصر الزبون عن الوفاء بالتزاماته؛
- المتاجرة بالأوراق المالية لصالحه، أو تكوين محافظ استثمارية للعملاء وتمويل المضاربين بالأصول المالية. وتقديم ثمن الأصول محل المتاجرة في سوق الأوراق المالية.
- القيام بتقديم الصيرفة الالكترونية ونشر أجهزة الصراف في أماكن تواجد الزبائن وخاصة الأسواق.

1 –3 أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1 – الربحية: تسعى إدارة البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنوك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، كما أن الوظيفة الأساسية لإدارة ابنك التجاري هي تحقيق الأرباح ولتحقيق ذلك ينبغي أن تكون إيرادات البنك أكثر من تكاليفه.

1 – السيولة: تعني السيولة في البنوك قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان، وهذا ما يعني أنه على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالبنوك التجارية لا تستطيع تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، لأن مجرد إشاعة من عدم توفير سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

2 – الأمان: من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التجارية لا بد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل

1 – 4 موارد البنوك التجارية واستخداماتها

أولا: موارد البنوك التجارية: يمكن تقسيم موارد البنوك التجارية إلى نوعين وهما:

1 – الموارد الذاتية: وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:

أ- **رأس المال المدفوع:** وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك وعادة تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك

ب- **الاحتياطات:** وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال وتنقسم الاحتياطات إلى نوعين هما:

- **الاحتياطي القانوني:** وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى
- **الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها بغية تدعيم مركزها المالي.

ج – الأرباح غير الموزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها بل توزع جزء منها والباقي يضاف إلى رأس المال.

2– الموارد الخارجية: هي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري وتشمل أساسا ما يلي:

أ– **الودائع:** وهي من أهم موارد البنوك التجارية حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنوك التجارية وهي على عدة أنواع:

- **الودائع لأجل:** تتمثل في إيداعات العملاء لدى البنك لأجل محدد أي لفترة زمنية معينة منصوص عليها في الاتفاق، ولا يمكن سحب الودائع لأجل إلا عند حلول تاريخ الاستحقاق، ومقابل ذلك يتقاضى العملاء فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع.
- **الودائع بإخطار سابق:** لا يمكن للعميل في هذا النوع من الودائع السحب من الوديعة إلا بتقديم إشعار سابق يحدد فيه قيمة المبلغ المراد سحبه، وكذلك التاريخ الذي يريد فيه سحب

هذا المبلغ على أن لا يقل مدة الإشعار عن 15 يوم، وعند انتهاء مدة الإشعار يحول المبلغ الذي أعطى عنه الإخطار إلى حساب تحت الطلب. هذا ويسري على الودائع بإشعار نفس أسعار الفائدة بالنسبة للودائع لأجل.

- **ودائع التوفير**: هذه الودائع تعطي لصاحبها حق السحب متى يشاء ولكن لا يستطيع سحبها دفعة واحدة، أي أن هناك حد أقصى للسحب من الوديعة، وبموجب هذا النوع من الودائع يعطى للعميل دفتر توفير يوضح به إيداعاته ومسحوباته، وما يستحق له من فوائد، وجدير بالذكر أن معدل الفائدة على ودائع التوفير منخفضة نسبيا، وتتميز هذه الودائع بصغر مبالغها وكبر عدد حساباتها
- **الودائع المجمدة**: ونقصد هنا التأمينات النقدية التي تحصل عليها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان، وكذلك مقابل تمويل بعض الاعتمادات المستندية والمتعلقة بإستيراد السلع من الخارج.

ملاحظة: خطابات الضمان عبارة عن خطاب صادر من البنك بناءا على طلب عميله لصالح جهة يرتبط بها العميل، ويتعهد البنك بمقتضاه أن يضمن عميله لدى المستفيد خلال مدة معينة يتم تحديدها برضا الطرفين.

ب – القروض: من مصادر أموال البنوك التجارية القروض والتي يتم الحصول عليها من مختلف المؤسسات خاصة منها: البنك المركزي، المؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

ثانيا: استخدامات أموال البنوك التجارية

يمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة سيولتها أولا ثم ربحيتها كما يلي:

1 – المجموعة الأولى: الهدف منها هو تحقيق السيولة فقط وتشمل:

- **النقدية الجاهزة لدى البنك**: وهي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك يتمكن من خلالها ن مواجهة متطلباته اليومية؛
- **الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي**: وهي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي، وهو يعتبر من أحد أدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية.

2- المجموعة الثانية: وتكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تدر ربحا وهي تشمل ما يلي:

أ- **أصول شديدة السيولة:** وهي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتتمثل أساسا في:

- حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك
- أصول تحت التحصيل: هي تلك الأصول التي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة قصيرة جدا.

ب- **الأوراق المالية قصيرة الأجل:** سيولتها تكون أقل من الأصول السابقة وأهمها سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام.

جـ - **الأوراق التجارية المخصومة:** تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه مقابل عمولة

د – القروض والسلف التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة والتي تكون قصيرة الأجل غالبا.

3 **– المجموعة الثالثة:** والتي تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي:

- القروض المتوسطة والطويلة الأجل؛
- الأوراق المالية الطويلة الأجل؛
- الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).

ثانيا: البنك المركزي

نشأة البنوك المركزية

يؤكد التاريخ الاقتصادي بأن ظهور البنك المركزي كان في مرحلة تالية لظهور البنوك التجارية، ففي البداية كان يتم اختيار إحدى البنوك التجارية ذات الأهمية الخاصة ليقوم بالإشراف والتوجيه والرقابة عليها. ثم تطور الأمر وأصبح بنكا مستقلا عن البنوك التجارية حيث كان يطلق عليه اسم الدولة القائم فيها، وقد سمي بالبنك المركزي لتميزه عن غيره من البنوك.

يعد بنك السويد الذي تأسس عام 1956م من أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة، واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة، إلى أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل عام 1920 م، فقد تقرر في هذا المؤتمر ضرورة قيام كل دولة بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها، ومن ثم فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت خلال الخمسة والعشرين سنة التالية حيث أصبح لكل دولة الآن بنكها المركزي.

تعريف البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي بأنه: المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي للبلد والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسات النقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود، إضافة إلى قيامها بمهمة الإشراف على البنوك التجارية وتوجيه نشاطها.

كما يعرف أيضا على أنه: مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي.

خصائص البنوك المركزية: يمكن حصر أهم خصائص البنوك المركزية فيما يلي:

- تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها؛
- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني، كما أن البنك المركزي يمتلك الأدوات التي تمكنه من فرض سيطرته على المصارف التجارية، وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب بتنفيذها
- البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من أجل تعظيم الربح، وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام الدولة؛
- تركز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات حكومية والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى، ونادرا ما تتعامل مع الأفراد؛

- يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة؛
- يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها 12 مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بها جميع بنوك الإصدار.

وظائف البنك المركزي

1- وظيفة الإصدار:

تعد عملية إصدار النقود في مقدمة الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي وهو ينفرد لوحده بسلطة إصدار النقود، وتنظيم كميتها وفق متطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية.

وتتمثل الأسباب الرئيسية لتركيز حق إصدار النقود في البنك المركزي فيما يلي:

- يعطي أوراق النقد قبولا عاما وبقوة القانون
- تماثل أوراق النقد (البنكنوت) وتحقيق رقابة أفضل على إصدار النقود؛
- يمكن الدولة من أن تمارس نوعا من الإشراف على التزام البنك المركزي بقواعد إصدار الأوراق النقدية؛
- يعطي البنك المركزي بعض وسائل الرقابة على البنوك التجارية فيما يتعلق بتوسعها وانكماشها في مقدار ما تصدره من ائتمان.

وقد مرت عملية الإصدار النقدي بعدة مراحل وهي:

1- مرحلة الغطاء الذهبي الكامل وفيها يرتبط إصدار النقود بحجم الذهب المحتفظ به لدى البنك المركزي حيث يقابل كمية النقود المصدرة احتياطي كامل من الذهب أي يتم تغطية النقود المصدرة بنسبة كاملة من الذهب. وقد تم التخلي عن هذا النظام لأنه يقيد حرية الدولة في التوسع في إصدار النقود إذ ارتبط ذلك بتوفر الذهب؛

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق: طبقا لهذا النظام يسمح للبنك المركزي أن يصدر نقودا ورقية مغطاة بسندات حكومية إلى حد معين، وما زاد عن هذا الحد يتم تغطيته كليا بالذهب، وقد أخذت إنجلترا بهذا النظام عام 1844 م وتخلت عنه عام 1939 م.

3- نظام غطاء الذهب النسبي: فيه يتم ربط قيمة النقود المصدرة بنسبة معينة من الذهب، ويغطي الباقي بالسندات الحكومية، وتعد ألمانيا أول من اتبع هذا النظام عام 1875م ثم أخذ في الانتشار لما يتمتع به من مرونة حتى حلول الكساد الكبير فتم التخلي عنه.

4- نظام الحد الأقصى للإصدار: تبعا لهذا النظام لم يعد الإصدار النقدي يرتبط برصيد البلد من الذهب، ولكن القانون يحدد الحد الأقصى للإصدار، ولا يمكن تغييره إلا بالقانون، وهو الأمر الذي يفقده المرونة الكافية نظرا لطول الإجراءات القانونية، وبالتالي لا يمكن الإصدار بالسرعة المطلوبة تبعا لاحتياجات النشاط الاقتصادي؛

5- نظام الإصدار الحر: هو أكثر نظم الإصدار مرونة، حيث أن إصدار النقود لا يرتبط بأي غطاء وإنما يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي ومدى حاجة الاقتصاد للنقود وهو الأمر الذي يحدده البنك المركزي.

2- بنك البنوك: يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال قبوله ودائع البنوك الاختيارية والإجبارية، كما يقوم البنك المركزي بالإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية.

كما يقوم البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك التجارية والتأكد من التزاماتها بقانون البنوك والتعليمات التي يصدرها لها للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وزيادة الثقة به.

ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الكمبيالات التي سبق وأن خصمتها البنوك لعملائها أو خصم أذونات الخزينة التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، كما يحصل البنك التجاري على النقود عن طريق الإقراض مباشرة من البنك المركزي لفترة قصيرة مقابل أن يقدم البنك التجاري ضمانات.

3- بنك الحكومة ومستشارها المالي: يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة حيث تحتفظ بجميع حساباتها لديه فهو وكيل الحكومة ومستشارها في الشؤون النقدية والمالية بل والاقتصادية عموما، وباعتباره بنك للحكومة ومستشارها المالي فإنه يمكن تحديد المهام التي يتولاها بخصوص هذه الوظيفة فيما يلي:

- توفير العملة الوطنية بالكميات المناسبة للحكومة بهدف تمكينها من تمويل إنفاقاتها الجارية والاستثمارية؛
- منح القروض قصيرة الأجل للحكومة لتمكينها من مواجهة العجز في ميزانياتها خاصة في الفترات التي تزداد فيها النفقات الحكومية مقابل تأخر جباية بعض الإيرادات على أن تعيد الحكومة هذه المبالغ في آجالها المحددة،

- تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى الحكومة عن طريق إصدار السندات الحكومية، وتتولى مهمة إدارة هذه القروض من خلال قيام البنك المركزي كمستثمر في السندات الحكومية (أي مشتري لها)
- منح القروض للمؤسسات والهيئات الحكومية من أجل تمكينها من تمويل نفقاتها الإنتاجية وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية؛
- إدارة الدين الحكومي العام الداخلي والخارجي نيابة عن الحكومة، ويتمثل الدين الداخلي في حوالات الخزينة والسندات الحكومية، وتتم هذه الخدمة من خلال قيام البنك المركزي ببيع هذه الأدوات في الأسواق النقدية والأسواق المالية وفق ضوابط وشروط محددة.أما إدارة الدين الخارجي أي تسوية ديون الحكومة مع الأطراف الدولية من خلال تحمل أعباء خدمة هذه الديون(أي سداد أقساط الدين مع الفوائد المترتبة عليها) نيابة عن الحكومة وبدون أية عمولة؛
- إدارة الاحتياطات النقدية والمالية للحكومة إذ يتولى البنك المركزي إدارة ورقابة كافة الموجودات الحكومية من ذهب وعملات دولية وتسوية المبادلات الخارجية على أساس أسعار الصرف بين العملة الوطنية والعملات الدولية؛
- تقديم المشورة المالية والمصرفية للحكومة وإبداء الرأي حول الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في المجالات والسياسات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها السياستان النقدية والمالية.

3 – **الرقابة على الائتمان المصرفي**: يعتمد البنك المركزي في تطبيقه لهذه الوظيفة على مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهة المناسبة عن طريق فرض رقابته على عمليات الإقراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم أو كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع وإجمالي السيولة المحلية في البلد بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

إن هذه الوظيفة تتحقق من خلال استخدام البنك المركزي مجموعة من الأدوات والوسائل (أدوات السياسة النقدية)، والغرض من استخدام هذه الأدوات التأثير في كمية ونوعية الائتمان المصرفي أي التأثير في حجم واتجاه الائتمان المقدم إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، على أساس أن هذا التأثير سيترك أثره في عرض النقد، كما أن هذا الأخير أي أن عرض النقد يترك آثاره على المستوى العام

للأسعار، ثم في النهاية يترك آثاره على قيمة العملة الوطنية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار النسبي في قيمتها، ليسهم في الوقت ذاته في تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي.